

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة  
المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية  
عن دورتها الحادية والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٨



الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

TD/B/45/5  
TD/B/WP/107  
13 July 1998  
ARABIC  
Original: ENGLISH

**تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة  
المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية  
عن دورتها الحادية والثلاثين**

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٨

## المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>المقررات</u>
	مقدمة ..... ١
الأول-	الوفورات الناجمة عن تحسين فعالية التكلفة بوجه عام في أعقاب الدورة التاسعة للمؤتمر (البند ٣ من جدول الأعمال) ..... ٥١ - ٢
الثاني-	سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات (البند ٤ من جدول الأعمال) ..... ٧٧ - ٥٢
الثالث-	المسائل التنظيمية ..... ٨٣ - ٧٨

## المرفقات

<u>المرفق</u>	
الأول-	نصان اعتمدهما الفرقة العاملة في دورتها الحادية والثلاثين:
	ألف- الوفورات الناجمة عن تحسين فعالية التكلفة بوجه عام في أعقاب الدورة التاسعة للمؤتمر
	باء- سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات
الثاني-	موجز الرئيس لتعليقات الفرقة العاملة على مقترحات تخصيص ٥,٥ ملايين دولار عملاً بمقرر الجمعية العامة ٤٦٢/٥٢ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٨
الثالث-	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والثلاثين للفرقة العاملة
الرابع-	الحضور

### مقدمة

١- عقدت الدورة الحادية والثلاثون للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٧. وأثناء الدورة، عقدت الفرقة العاملة ٣ جلسات عامة، من الجلسة ١٢٤ إلى الجلسة ١٢٦. وكانت جميع الجلسات الأخرى غير رسمية وغير علنية.

## الفصل الأول

### **الوفورات الناجمة عن تحسين فعالية التكلفة بوجه عام في أعقاب الدورة التاسعة للمؤتمر**

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢- كانت الوثيقة التالية معروضة على الفرقة العاملة لغرض النظر في هذا البند:

"تحليل الوفورات الناجمة عن تحسين الفعالية العامة من حيث التكلفة عملاً بقرارات الدورة التاسعة للمؤتمر، بما في ذلك إعادة تشكيل الآلية الحكومية الدولية وإصلاح الأمانة، كما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٢ المؤرخ في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧: تقرير الأمين العام" (UNCTAD/ISS/Misc.121).

٣- وقال الرئيس إن الاختصاصات العامة للفرقة العاملة ترد في الفقرتين ١٠٣ و ١٠٧ (أ) في الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، وتقضي بتحديد حجم الوفورات البرنامجية التي حققها الأونكتاد من خلال تبسيط الآلية الحكومية الدولية وزيادة تركيز برنامج العمل، واستكشاف سبل ووسائل إعادة تخصيص جزء من الوفورات الناشئة عن تحسين الفعالية الشاملة للتكاليف بغية تعزيز قدرات الأونكتاد، بما في ذلك التعاون التقني. وترد اختصاصات أكثر تحديداً في الفقرتين ٥٢ و ٥٤ من قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٢، والمقرر ٤٤٨ (د ت - ١٦) الذي اعتمده مجلس التجارة والتنمية، حيث يتعين على الفرقة العاملة مناقشة المقترحات بشأن إعادة تخصيص الموارد، كما عرضها الأمين العام للأمم المتحدة في الوثيقة UNCTAD/ISS/Misc.121.

٤- وقدم نائب الأمين العام للأونكتاد ورئيس دائرة الشؤون الإدارية للأونكتاد تقرير الأمين العام.

٥- وأشارت المتحدثة باسم المجموعة الأفريقية (جنوب أفريقيا) إلى الإرادة القوية التي عبّرت عنها الدول الأعضاء في الفقرتين ١٠٣ و ١٠٧ من الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" لترجمة الإصلاحات والوفورات الإدارية إلى إنفاق على البرامج الموضوعية، كما أشارت إلى اللغة الواضحة المستخدمة في قرار الجمعية العامة ١٦٧/٥١ تدعيماً لهذا الهدف. ولاحظت المجموعة الأفريقية، بشعور من الخيبة، أنه برغم التفسيرات التي قدمتها الأمانة، لم يتم تنفيذ أي من هذه التعليمات بصورة موضوعية. وتشارك المجموعة الجمعية العامة شعورها بالإحباط الذي أعربت عنه في القرار ٢٢٠/٥٢ في هذا الصدد، واقترحت أن تسجل الفرقة العاملة أيضاً بصورة رسمية استياءها من الطريقة التي عولجت بها قضية الوفورات. ولم يبق للمجموعة الآن إلا ممارسة أكاديمية لا تشمل أية مقترحات بشأن إعادة تخصيص الوفورات، ولولا اللجنة الخامسة، لما كان هناك أي أمل في أي تعزيز فعلي للبرامج الموضوعية.

٦- وفيما يتعلق بالجزء الأول من تقرير الأمين العام، قالت إنه لم تذكر أي قيمة نقدية لتخفيض وحدات الاجتماعات. وأضافت أن المجموعة الأفريقية تحث الفرقة العاملة بقوة على أن تنقل إلى الجمعية العامة

بأوضح عبارات ممكنة حقيقة أن الأونكتاد قد خفّض طلباته من الخدمات المشتركة بمبلغ مليوني دولار على الأقل، وهو يمثل إشارة إلى الإصلاح تنطوي على مدلول سياسي. وأحاطت المجموعة علماً بإعادة توجيه مبلغ ٨٨٠ ٠٠٠ دولار إلى العمل الموضوعي في الميزانية البرنامجية.

٧- وفيما يتعلق بالجزء الثاني، قالت إن المجموعة وافقت على مجالات مثل تمويل الخبراء، والتمويل لأغراض التنمية، وجدول الأعمال الايجابي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة، وأقل البلدان نمواً. غير أنها لاحظت وجود إصراف في استخدام الخبراء الاستشاريين والمساعدة المؤقتة العامة. ونظراً لأن الكثير من الموظفين يحتاجون فيما يبدو إلى إعادة التدريب، ألا ينبغي توجيه بعض الأموال إلى برنامج موسع وعاجل لتدريب وتنمية المهارات لموظفي الأونكتاد؟ وسوف يكون من المستصوب أيضاً تعزيز قدرات الأونكتاد في مجال تكنولوجيا المعلومات. وأخيراً رأت المجموعة الأفريقية أنه ينبغي الإسراع بتقييم برامج التعاون التقني وتوجيه تمويل إضافي إلى إدارة الديون.

٨- وقالت المتحدثة باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (البرازيل) إن قرار الجمعية العامة يمثل اعترافاً بأهمية الجهود التي يبذلها الأونكتاد لإعادة تشكيل الآلية الحكومية الدولية وإصلاح أمانته بعد الأونكتاد التاسع، وأضافت أن مجموعتها تعرب عن تقديرها للمقرر الذي صدر في وقته والذي أتاح فرصة فريدة لإعادة تنشيط المنظمة، لا سيما في مجال التعاون التقني والأنشطة الإنمائية. وأعربت عن أسفها لأن تقرير الأمين العام لم يقدم بياناً مفصلاً عن الوفورات التي تحققت نتيجة إعادة تشكيل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وإصلاح أمانته، ورأت أن هذه الوفورات لم تحدد بشكل صحيح.

٩- وفيما يتعلق بالتخفيضات في متطلبات خدمة المؤتمرات، قالت إنه كان من الأجدى بحث أثر تخفيض الاجتماعات بالمقارنة مع وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. فليس من المقبول أن نرى مستخدمين آخرين لخدمة المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في جنيف يستفيدون من جهود الأونكتاد في تبسيط آلياته، ثم نوافق ببساطة على أن الأونكتاد قد خفّض متطلبات المؤتمرات دون أن يجني أية فوائد.

١٠- وفيما يتعلق بالجزء الثاني من التقرير، قالت إن مجموعتها تؤيد الاقتراح الخاص بتمويل الخبراء. وأيدت الموقف الذي يدعو إلى ضرورة تمويل الميزانية العادية لمشاركة خبراء من البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد. فالمشاركة الايجابية في هذه الاجتماعات هي السبيل الوحيد الذي يتيح للخبراء تقديم إسهاماتهم الشخصية، واقتسام تجارب بلدانهم من أجل إثراء نتيجة اجتماعات الخبراء بوجهات نظر البلدان النامية.

١١- وقالت إن مجموعتها تعلق أهمية كبيرة على الاقتراحات المتعلقة بالأعمال التحضيرية للأونكتاد العاشر. وأضافت أن المقترحات الخاصة بإعداد جدول أعمال للمفاوضات التجارية المقبلة تستحق الترحيب، وكذلك الحال بالنسبة لتلك المقترحات الرامية إلى تعزيز البرنامج الفرعي ٢. وهناك قضية هامة وجوهرية مثل قضية أقل البلدان نمواً ينبغي أن تحظى أيضاً باهتمام خاص عند تخصيص التمويل الإضافي.

١٢- ومن ناحية أخرى، فإن المبلغ المخصص للخبراء الاستشاريين والمساعدة المؤقتة، وهو ٣,٥ ملايين دولار، يبدو مرتفعاً للغاية نظراً لأنه لم يقترح سوى مبلغ ١,٧ مليون دولار لتمويل الخبراء، والحلقات

الدراسية الإقليمية والأنشطة المماثلة الأخرى. وقالت إن مجموعتها تقترح التحقق من مهارات الموظفين ومراعاة التوازن الجغرافي عند تعيين الخبراء الاستشاريين والمساعدة المؤقتة.

١٣- وقال ممثل المغرب إن هناك عدم توازن في توزيع الموارد، حيث خُصص القدر اليسير لقضايا الاستثمار وأقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، قال إنه كان يفضل اقتراح المزيد من التدابير والأنشطة الملموسة، وأن الشيء نفسه ينطبق على البرنامج الفرعي ٥. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي الأخير، قال إنه ليس متأكداً من جدوى الاستثمار في تقييم برنامج العمل، ولعله يمكن للأونكتاد أن يركّز على تنفيذ التدابير الملموسة التي أوصى بها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتنمية التجارية لأقل البلدان نمواً. وأعرب عن أسفه أيضاً لعدم اقتراح أية أنشطة لدعم البلدان ذات المديونية العالية. وأضاف أن بلده يؤيد المقترحات الخاصة بتمويل الخبراء، وكذلك تخصيص أموال لتقييم أنشطة التعاون التقني. ويوافق بلده أيضاً على تعزيز برنامج التدريب على التجارة (TRAINFORTRADE) الذي يُعد برنامجاً أساسياً للبلدان الأفريقية. وفيما يتعلق بالأونكتاد العاشر، قال إنه ينبغي تقديم إيضاح بشأن الأعمال التحضيرية المتوقعة. وأخيراً، أعرب عن أسفه لعدم وجود أي إشارة إلى البرنامج الفلسطيني الذي ينبغي أن يحظى بشيء من الأولوية.

١٤- وأعرب ممثل الصين عن تأييده لجنوب أفريقيا والمغرب والبرازيل، وقال إن الصين تعلق أهمية كبيرة على استخدام الوفورات لصالح الأونكتاد. فمن رأيه أنه ينبغي تكريس الموارد لتلك المجالات المتعلقة بأنشطة الأونكتاد حيث تشتد الحاجة إليها، ولهذا ينبغي ألا تقسم الوفورات بالتناسب فيما بين البرامج الفرعية. وينبغي للدول الأعضاء أن تبت في توزيع الموارد، كما ينبغي النظر إلى تقرير الأمين العام على أنه مسودة قابلة للتنقيح من جانب الفرقة العاملة قبل إعادته إلى الأمين العام. وبينما ترى الصين أن هناك اقتراحاً بالإفراط في استخدام الخبراء الاستشاريين والمساعدة المؤقتة العامة، فإنها تؤيد تخصيص مبالغ لتمويل الخبراء، والأعمال التحضيرية للأونكتاد العاشر، وإعداد جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية، وأقل البلدان نمواً، والتعاون التقني.

١٥- وأعرب ممثل النرويج عن عدم ارتياحه للطريقة التي تمت بها الأعمال التحضيرية لدورة الفرقة العاملة. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام، قال إنه كان يفضل أن يرى تركيزاً أكبر على عدد أقل من الأهداف. وفيما يتعلق بالأموال المخصصة للخبراء الاستشاريين/الخبراء، أعرب عن شكوكه فيما إذا كانت هناك ضرورة لإنفاق كل هذه الأموال على الخبرة الفنية الخارجية، حيث تتوفر لدى الأمانة خبرة فنية على مستوى رفيع. وقال إنه يجد صعوبات أيضاً فيما يتعلق بالاقتراحات الخاصة بتمويل الخبراء، وكذلك الطريقة المتوخاة للأعمال التحضيرية للأونكتاد العاشر. ومن ناحية أخرى، هناك العديد من التوصيات الإيجابية، ولا سيما فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية المقبلة. وأخيراً قال إنه يفضل أن يرى تخصيص جانب أكبر من الموارد لأقل البلدان نمواً.

١٦- وقال ممثل باكستان إنه يبدو أن مبلغ الـ ٥.٥ ملايين دولار المشار إليه في الجزء الثاني من تقرير الأمين العام ليس "وفورات"، وإنما حصيلة جهود الأونكتاد في مجال الإصلاح، أو بمثابة اعتراف من جانب اللجنة الخامسة بهذه الجهود. ولهذا فإنه لا تزال هناك حاجة للتصدي لقضية الوفورات عند مرحلة معينة. وقال في هذا الصدد إنه ليس على استعداد لقبول التفسير القائل بأن الوفورات قد اختفت في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أو من خلال الإجراءات المحاسبية المعمول بها في الأمم المتحدة. فليس من الانصاف

أن تعود الوفورات بالفائدة على منظمات أخرى لم تتعرض لأي ضغوط من أجل إعادة التنظيم. ويجب الإعراب للجمعية العامة إعراباً عاماً عن القلق الذي تشعر به الفرقة العاملة.

١٧- ومن الناحية الأخرى، سوف يكون من المفيد أن تحدد الدول الأعضاء أولوياتها. وقال إنه سعيد بأن يرى أن تمويل الخبراء يشكل جزءاً من الاقتراح، وأن هناك أيضاً اقتراحاً بتوفير التمويل لدعم الخبرة الفنية اللازمة لإعداد جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية المقبلة، وللأعمال التحضيرية للأونكتاد العاشر. وفي رأيه أن تعزيز القدرة التحليلية يأتي أولاً، وأن تعزيز قدرات التعاون التقني تأتي بعد ذلك. وأضاف أنه يشارك النرويج رأياً بضرورة وجود تركيز أكبر ومقترحات أكثر ابتكاراً. وقال إن التركيز بغير داع على الخبراء الاستشاريين مسألة تثير القلق.

١٨- وقال ممثل شيلي إنه بعد المقررات التي اعتمدها اللجنة الخامسة، تعد هذه هي المرة الأولى التي يُبحث فيها موضوع الوفورات بصورة رسمية منذ ميدراند. ومن المؤسف أن الوثائق التي قدمتها الأمانة لا تعكس الفقرة ١١٤ من الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" فيما يتعلق بمسألة تمويل الخبراء. غير أنه يشعر بارتياح عام إزاء مقترحات تخصيص مبلغ ٥,٥ ملايين دولار. وقال إن تعليقات أو استنتاجات الفرقة العاملة ينبغي أن تقدم على شكل مرفق لتقرير الأمين العام، ما لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء.

١٩- وفيما يتعلق بالمقترحات المحددة، اعتبر إدراج تمويل الخبراء فيها عنصراً إيجابياً للغاية، نظراً لأن ذلك يزيد من المستوى التقني للاجتماعات. غير أنه ينبغي ألا يمول سوى خبراء البلدان النامية، وإلا فإنه يتعين زيادة المخصصات المقترحة لتغطية تكاليف عدد أكبر من الخبراء. وأضاف أنه يشعر بالقلق لأنه لم يقترح سوى مبلغ ١,٧ مليون دولار لتمويل الخبراء والحلقات الدراسية، مقابل ٣,٥ مليون دولار للخبراء الاستشاريين.

٢٠- وقال ممثل سويسرا إنه يشعر باستياء بالغ لتأخير الدورة، وأعرب عن شكوك قوية في أن تكون الإجراءات الصحيحة قد اتبعت. وبالإشارة إلى الأعمال التحضيرية للأونكتاد العاشر، قال إن هذه مسألة كان ينبغي أن تناقش مع جميع أعضاء الأونكتاد، وليس مع أعضاء الفرقة العاملة وحدهم، قبل إرسال أي اقتراح إلى الجمعية العامة.

٢١- ولاحظ ممثل السنغال بارتياح الأهمية المعطاة لبرنامج شبكة نقاط التجارة في المقترحات. فهذا البرنامج يمكن أن ينطوي على أهمية استراتيجية إذا كان هدفه تحقيق اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وسوف يكون من المهم أيضاً توجيه أنشطة التعاون التقني نحو البلدان ذات النظم الاقتصادية الضعيفة هيكلياً. وأخيراً أعرب عن قلقه بالنسبة للمبلغ المقترح للخبراء الاستشاريين.

٢٢- وأعرب ممثل فرنسا عن أسفه لعدم إجراء أي تبادل غير رسمي في الآراء قبل عرض تقرير الأمين العام على الفرقة العاملة. وفيما يتعلق بالمقترحات، قال إن من الأفضل أن تتركز حول ثلاثة أو أربعة مجالات ذات أولوية على الأكثر. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر للأنشطة العملية، واتفاق مبالغ أقل على خدمات الخبراء الاستشاريين، كما ينبغي ألا توجه المقترحات نحو أنشطة تكميلية بحتة تمول في إطار الميزانية البرنامجية



العادية لعامي ١٩٩٨-١٩٩٩. وأخيراً، قال إنه يفضل استخدام تعبير "إعادة تخصيص" على لفظ "الوفورات"؛ فلفظ "الوفورات" يشير إلى مسألة تتعلق بالماضي، حتى وإن لم يتم التصدي لها على نحو صحيح، وينبغي للفرقة العاملة الآن أن تركز على إعادة تخصيص مبلغ الـ ٥,٥ ملايين دولار قيد البحث.

٢٣- وقالت ممثلة كندا إن هم بلدها الأول هو ضمان وجود برنامج ذي وجهة عملية يستند في المقام الأول إلى بناء القدرات والتعاون التقني ويركز على تشجيع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد الدولي. وأعربت عن اعتقاد وفدها أن الأونكتاد يشارك مشاركة كافية في الأعمال النظرية والتحليلية، ولذلك فإن وفدها لا يؤيد استخدام فوائض الميزانية أو تعيين المزيد من المستشارين أو الخبراء لهذا الغرض. وبدلاً من ذلك ينبغي استخدام الأموال تحديداً في مساعدة أقل البلدان نمواً من خلال أنشطة تؤدي إلى نتائج ملموسة.

٢٤- وقال ممثل المملكة المتحدة إنه يتفق مع باكستان وجنوب أفريقيا في مسألة تحديد الوفورات. فبعد الإصلاحات التي اتفق عليها في الأونكتاد التاسع، توقعت المملكة المتحدة أن تجري مناقشات حول الوفورات الناجمة عن الجهود المبذولة، ولكن هذا لم يحدث. وقال إن مشاعر القلق لدى الفرقة العاملة في هذا الصدد ينبغي التعبير عنها بوضوح تام للجمعية العامة. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام، قال إن وفده يأمل في أن يعدل الأمين العام هذا التقرير على ضوء مناقشات الفرقة العاملة، لا أن يكتفي بعرض التعليقات في مرفق. ويأمل وفده أيضاً في أن تؤخذ وجهات نظر الفرقة العاملة في الاعتبار على نحو صحيح. وأضاف أن وفده يشعر بخيبة الأمل لأن المخصصات المقترحة وزعت على جميع البرامج الفرعية توزيعاً لا يترك لها أثراً ملموساً. وقال إنه كان ينبغي تحديد الأولويات، وينبغي للفرقة العاملة أن تركز على عدد محدود من الأنشطة.

٢٥- وأكد ممثل بنغلاديش أنه ينبغي إيلاء أولوية عالية لأقل البلدان نمواً. وقال إنه ليست هناك حاجة كبيرة لأعمال إضافية للخبراء الاستشاريين، وينبغي إعادة توزيع الموارد على أنشطة أخرى مجدية بهدف دعم بناء القدرات في أقل البلدان نمواً. وأضاف أنه يؤيد بقوة الأنشطة المقترحة لبناء القدرة من أجل إعداد جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية المقبلة، وكذلك تمويل خبراء البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في اجتماعات الأونكتاد.

٢٦- وقال ممثل النمسا إن تقرير الأمين العام يوفر أساساً جيداً للمناقشات ويقدم العديد من المقترحات السليمة ولكنه كان ينبغي اعتماد نهج أكثر تركيزاً. وأول ما يتعين فعله ليس مناقشة الأرقام وإنما تحديد الأولويات، وينبغي إيلاء أعلى هذه الأولويات للأنشطة التي لها تأثير إيجابي على أقل البلدان نمواً.

٢٧- وأحاط ممثل أوغندا علماً بالمقترحات وأسف لعدم إجراء مشاورات غير رسمية مسبقة من أجل الاتفاق على الأولويات. وقال إنه ينبغي النظر إلى التقرير باعتباره يمثل نقطة انطلاق وإن للفرقة العاملة حرية إبداء آرائها. وفي هذا الصدد، لاحظ أن ما تجري مناقشته يمثل مكاسب طارئة غير متوقعة وليس وفورات. وفيما يتعلق بالاقتراح الذي يدعو إلى تعيين خبراء استشاريين، لاحظ أنه ليس من الواضح إلى أي مدى يُعتبر ذلك نتيجة مترتبة على إلغاء وظائف ممولة في إطار الميزانية العادية وإلى أي مدى يعكس ذلك وجود حاجة حقيقية للحصول على خبرة فنية خارجية. وفيما يتصل ببعض المقترحات المحددة، قال إنه يوافق على التركيز على تمويل خدمات الخبراء وعلى أقل البلدان نمواً.

٢٨- وقال ممثل السويد إنه كان ينبغي للفرقة العاملة أن تشارك على نحو أوثق في إعداد التقرير. وأشار إلى أن وفده يوافق على أن الأموال موزعة بشكل مشتمت إلى حد بعيد على العديد من الأنشطة وبالتالي فإن وفده يود أن يتم إيلاء الأولوية لبضعة مجالات. وينبغي إيلاء أولوية لأقل البلدان نمواً وكذلك، بوجه عام، للمبادرات التي تعود بفائدة مباشرة على عملية التنمية. وأوضح أن الاقتراح الذي يدعو إلى تخصيص أموال لتقييم البرامج هو اقتراح يستحق التأييد أيضاً. إلا أن لديه شكوكاً في استخدام قدر مفرط من المال لتغطية تكاليف الخبراء الاستشاريين والأنشطة التي ينبغي أن تمول من أموال الميزانية العادية.

٢٩- ووافق ممثل اثيوبيا على أنه ينبغي إيلاء أولوية لدعم قضية أقل البلدان نمواً ولكن المبلغ المقترح في الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام هو مبلغ لا يتناسب مع مسؤوليات الأونكتاد في هذا المجال. ومما يدعو إلى الأسف أيضاً أن المبلغ المقترح سيُنفق لتغطية تكاليف الخبراء والخبراء الاستشاريين. وفي هذا الصدد، قال إن لدى وفده انطباعاً بأن جميع الأنشطة المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً ستمول في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة أو من مصادر خارجة عن الميزانية. وأعرب عن عدم رضاه عن عدم تخصيص أموال، في مقترحات الأمين العام، تكفي لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة للتنمية التجارية لأقل البلدان نمواً. وفي الختام، قال إن الجدول ١ من التقرير مشير للالتباس وإنه كان ينبغي للأمانة توفير المزيد من المعلومات حول مستويات الانفاق الفعلي.

٣٠- وقال ممثل اليابان إن مسألة الوفورات ينبغي أن تعالج جنباً إلى جنب مع مسألة استعراض منتصف المدة. وفيما يتعلق بتخصيص الوفورات، قال إنه ينبغي إيلاء الأولوية لمشاريع التعاون التقني، وبخاصة تلك المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً ومنها مثلاً البرنامج الخاص بأفريقيا والمشارك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وفيما يتعلق بمسألة الاعتماد المفرط على خدمات الخبراء الاستشاريين، أشار إلى أنه سيكون من الأحكم التركيز بدرجة أكبر على تدريب موظفي الأونكتاد، ولربما يمكن استخدام جزء من الوفورات لهذه الغاية. وفي الختام، أشار إلى أنه ينبغي توضيح الإجراءات الخاصة بإعادة الاستثمار ضمن منظومة الأمم المتحدة.

٣١- وقال ممثل مدغشقر إن وفده يؤيد تمويل حضور الخبراء من أقل البلدان نمواً لاجتماعات الأونكتاد. كما أنه يؤيد المقترحات الواردة في إطار البرنامجين الفرعيين ٣ و٤ اللذين يعانين دائماً من نقص في الموارد. إلا أن التقرير لا يعكس فيما يبدو الأولوية القوية التي أولتها الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" لأنشطة التعاون التقني لصالح أقل البلدان نمواً، ولذلك ينبغي إعادة النظر في المخصصات المقترحة لأغراض التعاون التقني بغية زيادتها. كما أن هناك عدم توازن بين الموارد المخصصة لبعض المجالات ذات الأولوية وتلك المخصصة لمجالات أخرى تعتبر أقل أهمية ويمكن تمويلها في إطار الميزانية العادية. وفي الختام، قال إن وفده يعلق أهمية على أنشطة التعاون التقني في مجال إدارة الديون وإنه ينبغي إيلاء قدر من الأولوية لهذه المسألة.

٣٢- وأعربت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم ارتياحها للطريقة التي تم بها تنظيم دورة الفرقة العاملة. وفيما يتعلق بمقترحات الأمين العام، قالت إن هناك استخداماً مفرطاً لخدمات الخبراء الاستشاريين وإن عدداً مفرطاً من هؤلاء هم من موظفي الأونكتاد السابقين؛ ومما يؤمل فيه أن تسعى الأمانة في المستقبل إلى الحصول على خبرات جديدة. وفيما يتصل بالبرنامج الفرعي ١، أوضحت أن وفدها لا يشعر

بالارتياح إلى حد بعيد إزاء الاقتراح الذي يدعو إلى تخصيص مثل هذا المبلغ الكبير لمجال لا مدير له. وفيما يتعلق بتمويل حضور الخبراء لاجتماعات الأونكتاد، أشارت إلى أن أقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون أول المستفيدين من أي تمويل من هذا النوع. وأوضحت أن الأولويات العامة لوفدها تتركز على برنامج عمل إيجابي للمفاوضات التجارية المقبلة، والخدمات الاستشارية في مجال التعاون التقني، والتمويل القوي لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنمية تجارة أقل البلدان نمواً. وفي الختام، قالت إنه ينبغي للأمانة أن تقدم مقترحات من أجل تعزيز أو إلغاء البرامج والأخذ بأساليب استعادة التكاليف. وأوضحت أن هذه هي من المهام الرئيسية لاستعراض منتصف المدة ولكنها ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضاً من قبل الفرقة العاملة.

٣٣- ووجه ممثل لكسمبرغ الانتباه إلى حقيقة أنه، في ظل استمرار عملية استعراض منتصف المدة واقتراب عقد الأونكتاد العاشر، ثمة حاجة لإلقاء نظرة شاملة على ما يمكن أو ينبغي للأونكتاد أن يحققه. ومن المهم ضمان تحقيق نتائج ترضي جميع الوفود.

٣٤- ولاحظ ممثل الاتحاد الروسي أنه إذا تم التوصل إلى توافق في الآراء، فسيتعين إدخال تغييرات على تقرير الأمين العام بدلاً من تقديمها في شكل مرفق. وقال إن وفده يشعر بالقلق إزاء المبلغ المخصص للخبراء الاستشاريين كتدبير للتعويض عن تخفيضات الموظفين. وفي حين أن الجهد المبذول من أجل توجيه الأموال نحو جميع البرامج الفرعية هو جهد يحظى بالتقدير، فإن هذه الأموال ينبغي أن توجه في الواقع نحو عدد أقل من المجالات التي تتسم بقدر أكبر من الأهمية وتنطوي على إمكانات حقيقية لإحراز نتائج. وقال إنه ينبغي إيلاء الأولوية لأقل البلدان نمواً.

٣٥- ولاحظ ممثل كينيا أن ما نسبته ٦٠ في المائة من مبلغ الـ ٥,٥ مليون دولار مخصص لأغراض المساعدة المؤقتة وتكاليف الخبراء الاستشاريين، وأنه لا بد من التساؤل حول ما إذا كانت الرغبة في الحصول على خدمات المزيد من الخبراء الاستشاريين والموظفين المؤقتين هي نتيجة لتقليص حجم أمانة الأونكتاد. وفي هذا الصدد، طلب معلومات إضافية بشأن الآلية القائمة لتمكين الأونكتاد من الحصول على خدمات الخبراء الاستشاريين والمساعدة المؤقتة. وأوضح أنه سيكون من الأجدي على المدى الطويل تأمين توفر المهارات الضرورية داخلياً.

٣٦- وقال ممثل تركيا إنه ينبغي توفير معلومات بشأن المشتركين في اجتماعات الخبراء منذ الأونكتاد التاسع وبشأن مقدار تكاليف السفر وبدل الإقامة اليومية التي دُفعت من الميزانية العادية وذلك من أجل تمكين الفرقة العاملة من إصدار حكم أفضل لتحديد البلدان التي تحتاج إلى مساعدة، وتحديد العوائق التي تحول دون مشاركتها في الاجتماعات. كما ينبغي توفير معلومات عن أعضاء الأفرقة المتخصصة/الأشخاص الموارد/الخبراء.

٣٧- وقال ممثل شيلي إنه يجب الحرص على ضمان دقة المعلومات المتعلقة بالمشركين في اجتماعات الخبراء.

٣٨- وقال نائب الأمين العام للأونكتاد إن تأجيل دورة الفرقة العاملة قد تم وفقاً للقواعد القائمة التي يرجع تاريخ اعتمادها إلى عام ١٩٨٧. وفيما يتعلق بخلفية تقرير الأمين العام، أوضح أن عدم دقة اللغة

المستخدمة قد أفضى إلى ظهور تفسيرات مختلفة وحدوث تأخيرات. وأضاف قائلاً إن الفقرة ١٠٣ من الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" ليست غامضة ولكن تخفيضات الميزانية التي قررتها الجمعية العامة في آب/أغسطس ١٩٩٦ وما أعقب ذلك من استخدام خاطئ لمصطلح "إعادة التخصيص" هي التي أدت إلى الالتباس، إذ إن الوفورات التي حققها الأونكتاد قد حوّلت إلى تخفيضات وبالتالي أصبحت إعادة التخصيص متعذرة. وقال إن رأي الأمين العام للأمم المتحدة هو أنه ليس من الممكن تحديد مقدار الوفورات التي حققها الأونكتاد نتيجة للأونكتاد التاسع.

٣٩- وفيما يتعلق بمسألة المعايير، قال إن التوزيع المقترح للموارد الإضافية لا يستند إلى تخصيص حسابي وفقاً للأوزان النسبية القائمة للبرامج الفرعية الواردة في الميزانية. وأوضح أن الأمانة قد نظرت في عنصر أساسي من عناصر قرار الجمعية العامة، ألا وهو طلبها بأن يتم استخدام الموارد من أجل تعزيز قدرات الأونكتاد، ومن ثم فقد طبقت هذا العنصر على ثلاث جهات هي: أولاً، الأمانة؛ وثانياً، الآلية الحكومية الدولية؛ وثالثاً، الحكومات الأعضاء، عن طريق أنشطة التعاون التقني. وأشار إلى أن الطابع المستقل الذي تتسم به المقترحات المقدمة ينعكس في حقيقة أن هذه المقترحات جميعها تتصل بأنشطة حدّدت لها مهل زمنية معينة ولكن هذه الأنشطة بالذات هي من ذلك النوع من الأنشطة التي تستدعي الاستعانة بخدمات الخبراء الاستشاريين والمساعدة المؤقتة العامة. وفي هذا الصدد، ينبغي ملاحظة أن كلفة الخبير الاستشاري تبلغ في المتوسط ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في الشهر، في حين أن كلفة الموظف من الرتبة L5/L6 تبلغ في المتوسط ١٥ ٠٠٠ - ١٦ ٠٠٠ دولار في الشهر. وقال إن الأمم المتحدة تستفيد استفادة عظيمة من خدمات الخبراء الاستشاريين، ولكنه إذا اعتبرت الفرقة العاملة أن هذا ليس هو النهج الصحيح فسيتمتع عليها أن تقدم مقترحاتها الخاصة. وأوضح أن الأساس المنطقي الذي يستند إليه طلب تعيين موظف اقتصادي مالي أقدم يتمثل في أن هذا التعيين يتصل بنشاط قائم بذاته يرمي إلى تلبية احتياجات الجمعية العامة.

٤٠- وأشار إلى أن التقرير المعروض على الفرقة العاملة هو مشروع تقرير وأن الأمين العام للأمم المتحدة سيسعى، وفقاً للفتوى الصادرة عن الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، إلى أكبر عدد ممكن من تعليقات الفرقة العاملة في الوثيقة أو أنه سيسرعي اهتمام الجمعية العامة إلى هذه التعليقات. إلا أن أفضل طريقة تؤثر بها الفرقة العاملة على الحالة تتمثل في إعداد مجموعة مقترحات واضحة وقوية وتحظى بتوافق الآراء.

٤١- وقال ممثل جنوب أفريقيا إنه من المستبعد أن تكون اللجنة الخامسة قد وقعت في مثل هذا الخطأ الواضح في صياغة قرارها. بل إن هناك في الواقع هدفاً سياسياً أساسياً تود الدول الأعضاء بلوغه ولكن الأمانة لا تستطيع أن تفهمه تماماً والدول الأعضاء تحاول أن تفعل شيئاً ولكن الأمانة، باتباعها للقواعد، قد أحبطت محاولات هذه الدول. وفيما يتعلق بخدمة المؤتمرات، استطاع الأونكتاد بالفعل أن يحقق وفورات بمبلغ مليوني دولار، وبالتالي ينبغي إثارة أسئلة تتعلق بالمستخدمين الآخرين لخدمات المؤتمرات في جنيف. ومسألة التمويل لأغراض التنمية ما برحت تمثل ولاية جديدة من الجمعية العامة ومطلوب بالتالي أموال إضافية في هذا الصدد. ويخضع للمناقشة منذ بعض الوقت برنامج العمل الإيجابي للمفاوضات التجارية المقبلة وليس من الواضح لماذا لم يتم الأونكتاد بتطوير قدرة لمعالجة هذه المسألة.

٤٢- وقال ممثل المغرب إن لجميع البرامج الفرعية أولوية، ذلك لأنها ترد جميعها في الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية". غير أن هذا التوازن لا ينعكس في المقترحات المعروضة على الفرقة العاملة، ولا سيما تلك المقترحات المتصلة بالبرنامج الفرعي ٢. وينبغي تعزيز هذا البرنامج الفرعي لأنه يعاني دائماً من نقص في التمويل إلا إذا قدمت الأمانة توكيداً بأن لديها موارد كافية في إطار الميزانية العادية.

٤٣- وقال ممثل الهند إنه ليس من السهل تحديد الوفورات في فترة تشهد تخفيضات وإن دور الفرقة العاملة غير واضح إلى حد بعيد في هذا الصدد. وأشار إلى أنه ينبغي النظر في هذا الدور من أجل ضمان عدم وجود ازدواجية بينه وبين دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ودور اللجنة الخامسة. وقال إن تقرير الأمين العام يتضمن عناصر مثيرة للاهتمام وإنه ليس لدى الوفد الهندي أي صعوبة في تأييد هذا التقرير. وفيما يتعلق بمسألة تحديد الأولويات، أشار إلى أن الجولة التالية من عملية تحديد الأولويات لا يمكن أن تجري إلا في الأونكتاد العاشر. وفيما يتصل بمسألة حضور اجتماعات الخبراء، أوضح أن البلدان كثيراً ما تمتنع عن إيفاد الخبراء لأن الاجتماعات لا تكون فنية بالقدر الكافي.

٤٤- وقال ممثل شيلي إنه ينبغي عدم إدخال تعديلات على تقرير الأمين العام إلا إذا تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

٤٥- وقال ممثل أوغندا إنه من الضروري أن تتفق الفرقة العاملة على الأنشطة التي ستستفيد من التمويل الإضافي.

٤٦- وقال ممثل الصين إنه إذا كان استخدام مصطلح "الوفورات"، وفقاً للأمانة، استخداماً خاطئاً فما كان ينبغي أن يرد في عنوان البند ٣ من جدول الأعمال وفي تقرير الأمين العام.

#### الإجراء الذي اتخذته الفرقة العاملة

٤٧- في الجلسة العامة ١٢٦ المعقودة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٨، اعتمدت الفرقة العاملة نتيجة أعمالها المتعلقة بالبند ٣ من جدول الأعمال. وفي ذلك اعتمدت بياناً للرئيس متفقاً عليه، وأذنت للرئيس بإيجاز تعليقاتها على مقترحات الأمين العام، وقررت إدراج موجز للرئيس في تقريرها. (للاطلاع على النتيجة، بما فيها بيان الرئيس المتفق عليه، انظر المرفق الأول. وللإطلاع على موجز الرئيس، انظر المرفق الثاني).

٤٨- الرئيس أعلم الفرقة العامة بأنه سيبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بنتيجة مداولات الفرقة العاملة، وذلك وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٦٢/٥٢.

#### بيانات ختامية

٤٩- قال ممثل ألمانيا إن ألمانيا شاركت في الجلسات غير الرسمية للفرقة العاملة بصفة مراقب، وذكرت في أثناء تلك الجلسات أنها ترفض رفضاً شديداً استخدام الوفورات في تمويل تكاليف سفر الخبراء بوجه عام.

٥٠- وقال ممثل اليابان إن وفده يأسف لعدم إيلاء النظر المتوقع في مقترحاته التي كان قد تقدم بها في أثناء مناقشات الفرقة العاملة، لا سيما بشأن برنامج أفريقيا المشترك بين مركز التجارة الدولية/ الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية.

٥١- ورحبت المتحدثة باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبية (البرازيل) بنتيجة مداولات الفرقة العاملة، وأعربت عن الأمل في التوصل إلى اتفاق تام حول جميع المسائل التي سوف تبحث في الأسابيع المقبلة.

## الفصل الثاني

### سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٢- كان أمام الفرقة العاملة، لنظرها في هذا البند، الوثائق التالية:

"التقرير المتعلق بالوثائق والمنشورات" (TD/B/EX(15)/5)؛

"تقرير مرحلي بشأن تنفيذ سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات" (Add.1 و TD/B/EX(16)/3)؛

"دراسة استقصائية بشأن وثائق ومنشورات الأونكتاد الصادرة في عام ١٩٩٧"  
(UNCTAD/EDM/Misc.51).

٥٣- ذكّر نائب الأمين العام للأونكتاد بالمبادرات الأخيرة التي اتخذتها الأمانة والهادفة إلى زيادة الشفافية وتيسير إجراء تقصٍ متعمق للسياسة في مجال المنشورات. وجاءت هذه المبادرات إضافة إلى آليات الفحص العادي الدقيق القائمة بالفعل، والتي تمت عن طريقها مناقشة الميزانية البرنامجية للأونكتاد، التي تتضمن مستوى عالياً من التفصيل الخاص بالمنشورات، مع الدول الأعضاء سواء أثناء فترة الصياغة أو حين عرضها رسمياً للأمين العام للأمم المتحدة وعندما قامت الفرقة العاملة، وهي الهيئة الاستعراضية المتخصصة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تتاح لها هذه الفرصة، بإحالة تعليقاتها مباشرة إلى الهيئات الاستعراضية التابعة للجمعية العامة في نيويورك. كما أن للأونكتاد نظاماً تقييمياً يشمل المنشورات ويذهب إلى أبعد من المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة. وعملياً وضع الميزانية العادية والتقييم والمبادرات المحددة المذكورة أعلاه تعني أن النظر في برنامج المنشورات للأونكتاد قد حقق مقداراً من الشفافية وأن التشاور الذي لا سابق له في الأمم المتحدة هو شبيه بالممارسات الحكومية الوطنية بل هو يفوقها في بعض الحالات.

٥٤- وانتقل إلى النقاط التي أثارها الدول الأعضاء في المناقشات السابقة بشأن السياسة في مجال المنشورات فرحب بالتعليقات الإيجابية على الاتجاه لعام لسياسة الأونكتاد في مجال المنشورات وعلى الآليات والإجراءات الداخلية التي وضعت لتنفيذ هذه السياسة. ولاحظ التسليم على نطاق واسع بأن المنشورات تقوم بدور حاسم في تنفيذ الولاية المنوطة بالأونكتاد. وقال إن الأمانة قد أحاطت علماً بالهموم المعرب عنها فيما يتعلق بجوانب منها إصدار الوثائق في الوقت المناسب المحدد لها وتوافرها بمختلف اللغات واللجوء المتزايد إلى النشر المشترك وإلى استخدام التكنولوجيا الجديدة، وسوف تسعى الأمانة للتصدي لهذه الهموم في حدود ما يتاح لها من الموارد. وشدد كذلك على الهموم التي أبدت بشأن الشكل ومعدل الاستجابة والاستنتاجات التي ستستخلص من الدراسة الاستقصائية السابقة على المنشورات المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ والدراسة الاستقصائية اللاحقة للمنشورات الصادرة في ١٩٩٧.

٥٥- وقال إن الطريقة التي اقترحتها الأمانة للقيام مستقبلاً بمهمة التدقيق تتمشى كلياً مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بفعالية وسير عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد التي اعتمدها المجلس في دورته التنفيذية السادسة عشرة وتوصي هذه الطريقة بأن يكون عمل الفرقة العاملة "منسقاً ومتناغماً" مع عمل الهيئات ذات الصلة الموجودة في نيويورك بغية كفالة أن تؤخذ وجهات نظر الفرقة العاملة في الاعتبار التام". وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، سيقوم مديرو برامج الأونكتاد بوضع خطط عمل مؤقتة تشمل المنشورات المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وسوف يقدم إلى الدول الأعضاء مشروع نهائي لقائمة بالمنشورات أقرها الأمين العام للأونكتاد وذلك في شكل دراسة استقصائية. وتقوم الفرقة العاملة وقتئذ باستعراض مشروع برنامج العمل في بداية عام ١٩٩٩ وسوف تسترشد بنتائج الدراسة الاستقصائية الأنفة الذكر والدراسة الاستقصائية التالية للمنشورات الصادرة في عام ١٩٩٨ والمعلومات المستمدة من الدراسات الاستقصائية المتعمقة الخاصة بقراء مستهدفين لنخبة من المنشورات. بالإضافة إلى ذلك وبغية توفير المزيد من المعلومات المحددة للدول الأعضاء بشأن المنشورات المقترحة لعام ١٩٩٩ ستكون الأمانة على استعداد لتنظيم حلقات إعلامية غير رسمية يتولاها مديرو البرامج الفرعية الخمسة التابعة للأونكتاد. ويقوم الأونكتاد عندئذ بوضع الصيغة النهائية للميزانية البرنامجية لتعرض على نيويورك، مع مراعاة وجهات النظر التي تبديها الفرقة العاملة. وتقوم هذه الأخيرة في وقت لاحق باستعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ التي تغطي الأونكتاد وتحيل آراءها مباشرة إلى الهيئات الاستعراضية التابعة للجمعية العامة الموجودة في نيويورك.

٥٦- وختم كلمته معرباً عن قناعته بأن عملية الاستعراض والتدقيق الشفافة والمتعددة المستويات هذه التي تقوم بها الهيئات الحكومية الدولية في كل من جنيف ونيويورك تستجيب للهموم المشروعة التي أبدتها الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه تتفق مع النهج الحديث في الإدارة المبني على النتائج وتضع في الاعتبار امتيازات الأمين العام للأونكتاد المتمثلة في ترجمة الولايات المشروعة إلى برامج عمل وأنشطة تشمل المنشورات.

٥٧- وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن بلدها يولي أهمية كبيرة للجوانب الثلاثة من استعراض السياسة في مجال المنشورات. أولى هذه الجوانب استخدام التكنولوجيا الحديثة بما في ذلك رفع مستوى قدرة الأمانة على إصدار المنشورات عن طريق الإنترنت. والثاني يتمثل في رصد المنشورات من جانب الدول الأعضاء عن طريق اجتماعات نصف سنوية تعقد بين لجنة المنشورات التابعة للأمانة والفرقة العاملة. والجانب الثالث هو المتمثل في المبدأ القائل بوجود أن تكون المنشورات نشاطاً توجهه الدول الأعضاء. وسلمت بأهمية وقيمة العديد من منشورات الأمم المتحدة بالنسبة للدول الأعضاء بما فيها حكومتها هي. وهنأت الأونكتاد على علو درجة التدقيق الذي تتميز به منشوراته وشددت على إمكان بذل المزيد من الجهد لتحسين مستوى ذلك التدقيق.

٥٨- واعترف المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (المغرب) بأهمية المنشورات بالنسبة لمنظمة كالأونكتاد بوصفها أداة لنشر نتائج ما يجريه من البحوث. والأنشطة المتعلقة بالنشر امتياز يختص به الأمين العام وقد وضعت الأمانة ما يلزم من آليات الرصد والمراقبة التي تشعر مجموعته إزاءها بارتياح كبير. ودور الدول الأعضاء يتمثل في توفير المبادئ التوجيهية الخاصة بتخطيط وإنتاج ونشر المنشورات، ثم تقوم بعد صدور هذه المنشورات بتقييم ما إذا كانت متوافقة مع المبادئ التوجيهية. وفيما يخص التخطيط، فإن من امتيازات



الأمانة تحديد الأولويات واقتراح الخطة على حين أن المفروض أن تقوم الدول الأعضاء برصد ما إذا كانت هذه الخطة متمشية مع برنامج العمل. وهذا الرصد لا تقوم به الفرقة العاملة وحدها بل يتم عن طريق هيئات أخرى من الخبراء المختصين موجودة في نيويورك. وفيما يخص الإنتاج، يتمثل دور الدول الأعضاء في رصد جودة المنشورات لا كميتها. وفيما يتعلق بالنشر، تعتبر قضية اللغات من القضايا ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للمجموعة الأفريقية وهي لا تفهم السبب الذي يجعل العديد من دراسات الأونكتاد لا تنشر حتى الآن إلا باللغة الإنكليزية. ويجب استكشاف السبل والوسائل لتسوية هذه المشكلة باللجوء إلى طرق منها الاشتراك في النشر على سبيل المثال. وإن منشورات الأونكتاد تستحق أن توزع على نطاق أوسع على الجامعات والمكتبات. وقال إنه يعتقد أنه يمكن للتكنولوجيا الحديثة أن تكون وسيلة أفيـد في توزيع المنشورات ولكنه شدد على ضرورة أن يوضع في الاعتبار أن سبل الوصول إلى التكنولوجيا لا يتاح إلى جميع البلدان. وفيما يخص التقييم شدد على وجوب إعطاء ثقل لرأي المستخدمين المباشرين في مجال تحسين نوعية المنشورات ومن ثم الزيادة في ما تحدته من أثر.

٥٩- وأنتت المتحدثة باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (البرازيل) على جهود الأمانة المبذولة لتحديث سياستها في مجال المنشورات. وأكدت الموقف الرسمي لمجموعتها الذي سبق بيانه في الدورة التنفيذية السادسة عشرة للمجلس. وكررت ما توليه مجموعتها من أهمية لضرورة تركيز الجهود على ما يلي: تحسين جودة المنشورات، مقابل خفض التلقائي للمنشورات؛ استكشاف السبل والوسائل لتحسين الأنشطة المتعلقة بالمنشورات، بوسائل منها الاشتراك في النشر أو استخدام التكنولوجيا الحديثة؛ وتحديد الوفورات الناجمة عن ترشيد المنشورات، وهي وفورات ينبغي استخدامها في تحسين جودة المنشورات بغية الوفاء باحتياجات المستخدمين. وشددت أيضا على أهمية النشر بجميع اللغات.

٦٠- وقال ممثل الصين إن للأونكتاد ولاية يقوم بموجبها بمعالجة متكاملة للقضايا الإنمائية في مجالات من قبيل التجارة والاستثمار والتكنولوجيا. ولذلك فإن المنشورات التي تتضمن دراسات وتحليل في هذه المجالات تمثل جزءا لا يتجزأ من عمل الأونكتاد ولا ينبغي تقييدها. وهناك آليات من قبيل الفرقة العاملة التي يمكن للدول الأعضاء أن ترصد في إطارها تنفيذ السياسات ولا ينبغي للدول الأعضاء الخوض في جزئيات إدارة المنشورات بل ينبغي لها أن تترك ذلك للأمانة. وأقر بأن الأونكتاد وضع سياسة في مجال المنشورات وآلية مناسبة لتنفيذ هذه السياسة. وذكر أن بعض نتائج أعمال الأونكتاد التحليلية تطلعية وفريدة من حيث الآراء الواردة فيها، ولكنها نادراً ما تحظى باهتمام الجمهور بوجه عام. ولذلك شجع الأمانة على ضمان ظهور تحليلات الأونكتاد ظهورا أبرز في وسائل الإعلام كي تزيد سعة انتشارها من تأثيرها. وشدد على وجوب أن يتطور برنامج المنشورات بتطور العالم وعلى وجوب تعديل قائمة المنشورات تعديلاً يتمشى مع ذلك التطور.

٦١- وقال ممثل أوغندا إنه يتوجب على الأونكتاد أن يعمل جاهداً من أجل أن يكون مركزاً للامتياز في مجال القضايا الإنمائية وإن دوره الأساسي يتمثل في بناء توافق الآراء. وفي هذا السياق، شدد على وجوب ألا يفضي الجهد المبذول لتفادي الازدواجية إلى قمع الآراء المختلفة. وإبلاغ الدول الأعضاء بالتطورات عن طريق المنشورات يمثل أيضاً دوراً مهماً للأونكتاد. وشدد على أهمية التقييم في تحسين جودة المنشورات. وأردف قائلاً إنه إذا انتهت دراسة استقصائية تتعلق بالقراء المستهدفين إلى نتائج غير مؤكدة على سبيل المثال فإن هذا قد يكون دليلاً على الحاجة إلى استعراض طرق التوزيع أو توافر المنشورات بلغات معينة.

٦٢- وقال ممثل سويسرا إن التقرير المتعلق بالوثائق والمنشورات يشكل أساساً حسناً للمناقشة. وأضاف أن بلده يعترف بأهمية المنشورات بالنسبة لمنظمة تقوم بعمل تحليلي مثل الأونكتاد وأن الانخفاض المشهود في عدد المنشورات أثناء فترة السنتين الحالية لا بد وأنه تحقق عن طريق عملية استعراضية جادة. وقال إنه يعلق الأهمية على الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالقراء وضرورة التخطيط لها ووضع بنية لها على النحو الجيد. وأسف لضيق الوقت المتاح للدراسة الاستقصائية اللاحقة لمنشورات عام ١٩٩٧ ولعل هذا هو الذي أفضى إلى النتائج المخيبة للآمال. ويتوجب على الدول الأعضاء أن تشترك بصورة متزايدة في تقديم المنشورات ويمكن للجنة المنشورات التابعة للأمانة أن تقيم علاقة عمل مع الفرقة العاملة لممارسة الرقابة على الجودة.

٦٣- وقال ممثل السويد إن الهدف ينبغي له أن يكون السعي إلى جعل منشورات الأونكتاد فعالة من حيث الكلفة وذات أثر بيّن، ولا ينبغي للهدف أن يكون إما الإبقاء على جميع الوثائق التي تصدر حالياً أو وقفها. وقال إنه لا يستطيع أن يقبل بالقول بعدم وجود سبيل إلى التغيير. وأضاف بأن وفده يشعر أحياناً بعدم وجود إرادة للتركيز على أهم هدف أساسي لمنشورات الأونكتاد وهو تعزيز التقدم الاقتصادي في البلدان النامية من خلال تحسين التجارة وزيادة ازدهارها. وينبغي أن تكون هناك آلية فعالة لوضع الأولويات في مجال المنشورات والتأكد من أهميتها. وينبغي ألا يصدر من الوثائق إلا ما يفي بحاجات فعلية محددة في برامج عمل الأونكتاد وينبغي جعل المنشورات بالتالي متوقفة على الطلب. وينبغي تعيين جمهور محدد لكل نشرة وجعل التوزيع بحسب الطلب. والرد على ذلك ضروري، وينبغي للدول الأعضاء أن تشارك مشاركة كاملة في عملية شفافة تضمن تلبية احتياجاتها. وينبغي توفير المعلومات، بناءً على ذلك الأساس، لإصدار الوثائق خلاف الوثائق التداولية، وتوفير المعلومات عن مدى كون المنشورات تشكل انعكاساً لطلبات الدول الأعضاء وعن الاستنتاجات التي تخلص إليها لجنة المنشورات وفريق استعراض التقرير الرئيسي.

٦٤- وشدد ممثل المملكة المتحدة على ضرورة مشاركة الدول الأعضاء مشاركة أكبر في تطبيق سياسة المنشورات، وعلى أن تكون المنشورات أكثر استجابة لشواغل الدول الأعضاء. وأعرب عن خيبة أمله لانخفاض معدل الردود على الاستقصاء المتعلق بمنشورات ١٩٩٧. وقال إنه يرى أنه ينبغي القيام بصورة روتينية بتنظيم استقصاءات للقراء، إلا أنه يمكن تحسين المنهجية، وذلك مثلاً، بتضييق نطاق العينات المستهدفة جغرافياً أو قطاعياً. واقترح أن يقوم خبراء استشاريون بهذه العملية. وأضاف قائلاً إنه لا يوافق على الرأي القائل بأنه ينبغي عدم استخدام المعايير القائمة على الطلب لتخفيض عدد المنشورات. ورأى أن الطلب ينبغي أن يكون هو المعيار في زيادة المنشورات وتخفيضها. وختم بيانه قائلاً إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تشارك مشاركة أكمل في تحديد شكل برنامج المنشورات على نحو أكثر انتظاماً.

٦٥- واعترف ممثل النرويج بالجهود التي اضطلعت بها الأمانة لاستعراض سياسة المنشورات في الأونكتاد، بما في ذلك الاقتراحات المحددة الواردة في تقرير الأمانة. وشدد على أن المنشورات ينبغي أن تلبى حاجات ملموسة للدول الأعضاء وأن تكون فعالة من حيث التكلفة، وعلى أن الطلب ينبغي أن يكون هو المعيار الحاسم. وحث الأمانة على تقديم مقترحات ملموسة لتبسيط المنشورات وزيادة فعاليتها، وذلك مثلاً، بإدماج عدة دراسات في مجلد عام واحد. واقترح إقامة صلة بين لجنة المنشورات التابعة للأمانة والدول الأعضاء، مثلاً، مع الفرقة العاملة. وقال إن هناك أمثلة في منظمات أخرى، مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تشارك فيها الدول الأعضاء في إنشاء منشورات أو في إلغائها.

٦٦- وأعرب ممثل فرنسا عن خيبة أمله لانخفاض معدل الردود على استقصاء منشورات ١٩٩٧ وتساءل عما إذا كان هذا الانخفاض يرجع إلى قصور المنهجية أم إلى أن الدول الأعضاء التي لم ترد على الاستقصاء كانت راضية بوجه عام عن المنشورات. واقترح أن تستثمر الأمانة المزيد من الموارد في إجراء استقصاءات من هذا القبيل، إلا أنه أعرب عن عدم موافقته على الاستعانة بخبراء استشاريين لهذا الغرض. وشدد على أهمية فائدة المنشورات كمعيار للحكم على قيمتها. فهذا الأمر أكثر أهمية من نوعيتها الأكاديمية. وشدد أيضاً على أهمية ضمان إتاحة المنشورات بمختلف اللغات. وذكر التحسن المستمر في موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت، وكذلك التوسع الذي شهدته الصفحة الفرنسية مؤخرًا التي أصبحت الآن أقرب إلى الموقع الإنكليزي من حيث المستوى والتأوين، رغم عدم إدراج بعض العناصر الهامة مثل صفحة DMFAS أو صفحة المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً. وينبغي تهنئة الأمانة على ذلك وتشجيعها على متابعة جهودها.

٦٧- واقترح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية النظر في تحويل "الوفورات" الناجمة عن انخفاض استخدام خدمات مؤتمرات الأونكتاد إلى زيادة خدمات الترجمة التحريرية، نظراً إلى أن هذين النوعين من الخدمات يقعان على عاتق مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٦٨- وأشار نائب الأمين العام للأونكتاد إلى عملية تحديد الوثائق التي ينبغي نشرها، وإلى كيفية إشراك الدول الأعضاء في هذه العملية، فأوضح أن برنامج المنشورات المقترح هو جزء من الميزانية البرنامجية، التي أتيحت للدول الأعضاء الفرصة لإجراء مناقشة مكثفة بشأنها وإصدار قرارات نهائية في الفرقة العاملة، وبعدها في لجنة تنسيق البرامج وفي اللجنة الخامسة للجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، أتيحت للدول الأعضاء الفرصة للاعراب عن آرائها، وخاصة من خلال خبراءها الموجودين في العواصم، قبل هذه العملية في شكل دراسة مسبقة. كما أن الأمانة تعد تقريراً مفصلاً عن تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك المنشورات، في نهاية كل فترة سنتين ليقدم إلى المقر، ويقدم فيما بعد تقرير إلى الجمعية العامة عن تنفيذ البرنامج. وعلى الرغم من أن برنامج المنشورات قد نوقش وأقر من جانب الدول الأعضاء في سياق وضع الميزانية البرنامجية، فإن البرنامج قد يتضمن بعض العناوين العامة، وقد قرر الأمين العام للأونكتاد العنوان المحدد في وقت لاحق في مرحلة تنفيذ البرنامج. ولذا، فإن المسألة المطروحة هي كيفية جعل تنفيذ البرنامج يعكس آراء الدول الأعضاء نظراً إلى عدم وجود آلية عمل لهذا الغرض. واقترح، على سبيل المثال، أن يعرض مدراء الشعب على الدول الأعضاء عناوين محددة للمنشورات التي ستنشر كل عام وأن يناقشوها معها. وعلى هذا النحو، يحتفظ الأمين العام للأونكتاد بصلاحيته في تنفيذ البرنامج، بينما يكون في مقدور الدول الأعضاء أن تضمن أن يكون ذلك التنفيذ متماشياً مع برنامج المنشورات المتفق عليه.

٦٩- وأكد المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (بنغلاديش) من جديد أن سياسة المنشورات الخاصة بالأونكتاد يجب أن تتفق مع السياسة التي وضعها كل من الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة. وقال إن التقرير المتعلق بالوثائق والمنشورات يشكل أساساً جيداً لقيام الدول الأعضاء باستعراض هذه السياسة، وإنه يرى أن المبادئ التوجيهية والأهداف المبينة فيه هي مبادئ وأهداف مشجعة. وأضاف قائلاً إن المنشورات تعد جانباً هاماً من جوانب عمل الأونكتاد وأداة لا غنى عنها لخدمة عملائه الرئيسيين، وهم البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، تعد المنشورات أحد المقومات الفعالة لدور الأونكتاد في القيام بالعمل التحليلي. ويتوفر للأونكتاد نظام متماسك على نحو كبير، يتميز بالتخطيط والتمحيص والتعلم من التجربة، وقال إنه يجد ما يشجعه في التقدم المحرز في تنفيذ مختلف التوصيات

الواردة في التقرير. وأنه على يقين من أن لدى الأونكتاد آليات فعالة للاشراف على برنامج المنشورات ولإلتيان بابتكارات جديدة هي لجنة المنشورات، وفريق استعراض التقرير الرئيسي، وآليات الاشراف الخاصة بإجازة السياسات. وقال إنه يرى أنه ليست هناك ضرورة لأية آليات أخرى لقيام الدول الأعضاء بالمزيد من التدخل في الصلاحية الادارية التي يختص بها الأمين العام للأونكتاد. وقال إن علاقة العمل القائمة بين الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة في جنيف علاقة مشجعة وإنه يتطلع إلى اقتراحات حول كيفية إعادة استثمار إيرادات مبيعات منشورات الأونكتاد في برنامج المنشورات نفسه. وأشار إلى فائدة النشر بواسطة شبكة الإنترنت، وقال إنه يتطلع إلى استخدام النشر الالكتروني بجميع اللغات الرسمية. غير أنه حذر من إحلال النشر الالكتروني محل توزيع المنشورات في شكل مطبوع. وفيما يتعلق بالتقييم، قال إنه يعلق أهمية على استخدام استقصاء القراء، الذي يدل على مدى الاعتبار الذي يكتسبه الخبراء في عواصم البلدان المتقدمة والنامية لمنشورات الأونكتاد. ولكن، نظراً لانخفاض معدل الردود الواردة والذي يرجع بصورة رئيسية إلى قصر الوقت، فقد حذر من استخدام الاستقصاءات كمعيار وحيد لتحديد فائدة كل من المنشورات. وأعرب أيضاً عن تحفظات بشأن استخدام المعلومات القائمة على السوق بمثابة اشارة إلى قيمة المنشورات، لأن هذه المعلومات قد لا تعكس على نحو صحيح فائدة المنشورات للخبراء في الكثير من البلدان النامية. وشجع الأمانة على أن تنسق مع الدول الأعضاء في جمع البيانات والاحصاءات والمعلومات الوقائعية ذات الصلة التي ستستخدمها الأمانة في تحليلاتها. وقال إنه ينبغي نشر آراء الأونكتاد المتعلقة بقضايا التنمية على نحو أكثر بروزاً في وسائل الاعلام وإنه، بالتالي، يعلق أهمية على منشورات مثل ورقات النقاش والرسائل الاخبارية. وأعرب عن قلقه إزاء التخفيض الكبير في حجم منشورات الأونكتاد وشجع الأمانة على تقديم مقترحات جديدة بشأن المنشورات تكون متمشية مع البيئة الاقتصادية والقضايا الإنمائية المتطورة.

٧٠- وقال ممثل الترويج، رداً على البيان الذي أدلى به نائب الأمين العام، إنه يرى أن قيمة استقصاءات القراء محدودة بسبب انخفاض معدلات الردود. وأضاف قائلاً إنه يعتبر تأثير الفرقة العاملة على الميزانية البرنامجية محدوداً وإنه ينبغي أن تكون هناك آلية أقوى للتفاعل بين الدول الأعضاء والأمانة في وضع برنامج المنشورات قبل مناقشة الفرقة العاملة للميزانية البرنامجية.

٧١- وأعرب ممثل المغرب عن تأييده الكامل للعملية التي وصفها نائب الأمين العام للأونكتاد. وقال إنه يرى أن هناك آليات كافية لبرمجة المنشورات ولرصد التنفيذ، وإن دور الفرقة العاملة هو مساعدة الأمين العام في جانب البرمجة. وأكد على أن المنشورات سوف، بل ينبغي، أن تناقش أيضاً بصورة موضوعية من جانب اللجان والمجلس. وقال إنه يشك فيما إذا كان في إمكان الفرقة العاملة تقديم مساهمة جوهرية أكثر من هذه الهيئات، خلاف مساهمة الفرقة من خلال أنشطتها التي تضطلع بها في إطار نظرها في الميزانية البرنامجية.

٧٢- وأعرب ممثل شيلي عن ارتياحه للنهج الذي يعتمده الأمين العام للأونكتاد إزاء سياسة المنشورات. وحذر من استخدام استقصاءات القراء كأساس وحيد لإلغاء المنشورات وأكد من جديد أن جانب الجودة ينبغي أن يكون الجانب الأهم.

٧٣- وقال ممثل المملكة المتحدة إن الاستقصاءات لآراء القراء لا ينبغي لها أن تكون أساساً لإلغاء المنشورات. والهدف من الآليات المقترحة هو إشراك الدول الأعضاء في ضمان أن تكون المنشورات انعكاساً

حقيقياً للحاجات وليس إدارة الجزئيات. والدول الأعضاء لا تهدف إلى مراقبة الجوانب التحريرية للمنشورات، وإنما إلى ضمان استخدام القدرة التحليلية المعترف بها للأونكتاد استخدامها كاملاً وضمان وصول رسائل الأونكتاد إلى الجمهور المستهدف بطريقة واضحة ومتماسكة منطقياً. وقال إنه يؤيد النهج الذي تقترحه الأمانة ومفاده أن يقوم رؤساء الشعب، في بداية كل عام، بإحاطة الوفود علماً بالمنشورات المحددة المقررة لذلك العام.

٧٤- وأشار نائب الأمين العام للأونكتاد إلى معدل الردود الواردة على الاستقصاءات فقال إن عدد الردود البالغ ١٦ هو عدد صغير جداً وإن العدد ٤٣ يمثل عينة جيدة ولكن لا يجوز اعتباره أساساً للحكم على فائدة المنشورات. وأكد من جديد أن القصد الرئيسي من اقتراحه هو استشارة الدول الأعضاء بشأن مشروع برنامج المنشورات في الخريف قبل وضع الصيغة النهائية له، وقيام مدراء الشعب، في وقت مبكر من كل عام، بإطلاع الدول الأعضاء على العناوين المحددة للمنشورات التي ستصدر خلال ذلك العام.

#### الإجراء الذي اتخذته الفرقة العاملة

٧٥- كان معروضا على الفرقة العاملة مشروع مقرر مقدم من نائب الرئيس.

٧٦- لاحظ نائب الأمين العام للأونكتاد أنه جاء في الفقرة ٣(ج) من مشروع المقرر أن الفرقة العاملة سوف تقدم تقريراً إلى مجلس التجارة والتنمية يؤيد بدوره التوصيات التي سوف تحال على هيئات الاستعراض التابعة للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يذكر أن ذلك لا ينطوي على أي التزام من جانب المجلس بتأييد توصيات الفرقة العاملة التي تعتبر هيئة فرعية من هيئات المجلس. وللمجلس دائماً أن يقرر ما الذي يرغب في تأييده وما لا يرغب فيه.

٧٧- وفي الجلسة ١٢٦ المعقودة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٨، اتخذت الفرقة العاملة قراراً يتضمن مشروع مقرر لاعتماده من قبل مجلس التجارة والتنمية (للاطلاع على نص المقرر، انظر المرفق الأول).

### الفصل الثالث

#### **المسائل التنظيمية**

##### **ألف- افتتاح الدورة**

٧٨- قام السيد بيتكو بايف (بلغاريا)، نائب رئيس - مقرر الفرقة العاملة في دورتها الثلاثين، بافتتاح الدورة الحادية والثلاثين للفرقة العاملة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٨.

##### **باء- انتخاب أعضاء المكتب**

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٩- انتخبت الفرقة العاملة، في جلستها العامة (الافتتاحية) ١٢٤ المعقودة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٨، السيد بورفيريو تييري مونيوز - ليدو (المكسيك) رئيساً لها، والسيد فيليب ميرلان (فرنسا) نائباً للرئيس - مقرراً.

##### **جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل**

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٨٠- أقرت الفرقة العاملة، في جلستها العامة ١٢٤ أيضاً، جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والثلاثين (TD/B/WP/106). وعليه فقد كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- الوفورات الناجمة عن تحسين فعالية التكلفة بوجه عام في أعقاب الدورة التاسعة للمؤتمر
- ٤- سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والثلاثين للفرقة العاملة
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

**دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والثلاثين للفرقة العاملة**

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٨١- أقرت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية في الدورة الحادية والثلاثين (الجلسة العامة ١٢٦)، المعقودة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٨، جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والثلاثين (انظر المرفق الثالث).

٨٢- وفي هذا الصدد، أُبلغت أنه، وفقاً لدورة التناوب في عضوية مكتبها منذ الأونكتاد التاسع، يكون رئيس الدورة الثانية والثلاثين من المجموعة ألف (أفريقيا) ونائب الرئيس - المقرر من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

**هاء- اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية**

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٨٣- في الجلسة ذاتها، اعتمدت الفرقة العاملة مشروع تقريرها، رهنا بما يرد من الوفود من تعديلات على موجز البيانات، وأذنت للمقرر أن يضع الصيغة النهائية لتقريره بعد اختتام الدورة.

## المرفق الأول

### نصان اعتمدهما الفرقة العاملة في دورتها الحادية والثلاثين

ألف- الوفورات الناجمة عن تحسين فعالية التكلفة بوجه عام في أعقاب الدورة التاسعة للمؤتمر

١- استنتاجات الفرقة العاملة بشأن استعراض حالة الموارد، بما في ذلك الوفورات، في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

١- أعربت الفرقة العاملة عن خيبة أملها لعدم وجود معلومات واضحة عن الوفورات التي تحققت في أعقاب الدورة التاسعة للمؤتمر، بما في ذلك إعادة تشكيل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وإصلاح أمانة الأونكتاد. وتأسف الفرقة العاملة لعدم قدرتها، نتيجة لهذا النقص في المعلومات، على تحديد مقدار الوفورات التي تحققت بدقة، على النحو المطلوب في الفقرة ١٠٧ (أ) من الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية". ولم تتمكن الفرقة العاملة أيضاً، نتيجة للنقص في المعلومات، من الاستجابة بالكفاءة التي كانت تبتغيها للطلب الذي ورد في الفقرة ٥٤ من قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٢ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٢- ومع ذلك، رأت الفرقة العاملة أن الأونكتاد حقق وفورات كبيرة كنتيجة مباشرة لقرارات الدورة التاسعة للمؤتمر وإصلاح أمانة الأونكتاد. وأكدت اقتناعها بأن جزءاً من الانخفاض في مستوى المصروفات في ميزانية الأونكتاد لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (أي ٧,٧ مليون دولار، طبقاً لما ورد في الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة) يُعزى مباشرة إلى تحسين الفعالية العامة من حيث التكلفة نتيجة للقرارات التي اتخذت في الأونكتاد التاسع، لا سيما عن طريق إعادة تشكيل الآلية الحكومية الدولية وإصلاح أمانة الأونكتاد.

٣- ولاحظت الفرقة العاملة أنه تحققت وفورات كبيرة نتيجة لتخفيضات في متطلبات خدمة المؤتمرات تُعزى إلى إعادة تشكيل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، ولكنها لاحظت أنه جاء في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام للأونكتاد أن "ما أمكن تحقيقه من وفورات" فيما يتصل بهذا الأمر إما تم استيعابه في خدمة مكاتب أخرى أو سلّم عند انتهاء فترة السنتين". وتوصي الفرقة العاملة بشدة بإيلاء الاعتبار اللازم لتخصيص نسبة من مجموع الوفورات التي تحققت لتمويل أنشطة الأونكتاد التي تدخل في إطار فترة السنتين الحالية.

٢- استنتاجات الفرقة العاملة بشأن المقترحات المقدمة لتخصيص ٥,٥ مليون دولار عملاً بمقرر الجمعية العامة ٤٦٢/٥٢ المؤرخ في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٨

٤- اعتمدت الفرقة العاملة بياناً متفقاً عليه مقدّمًا من الرئيس (للاطلاع على نص البيان المتفق عليه، انظر التذييل).



٥- وقررت الفرقة العاملة اقتراح عدد من التعديلات على الاقتراحات المقدمة من الأمين العام (للاطلاع على التعديلات المقترحة، انظر الفرع ٣ أدناه).

٦- وأذنت الفرقة العاملة للرئيس بإعداد موجز لتعليقاتها على اقتراحات الأمين العام وقررت ادراج الموجز المعدّ من الرئيس في تقريرها.

### ٣- التعديلات المقترحة على اقتراحات الأمين العام

٧- فيما يلي التعديلات المقترحة على الجزء الثاني من التقرير المقدم من الأمين العام:

#### أجهزة تقرير السياسات:

(أ) في الفقرة ١٥، المتعلقة بالأعمال التحضيرية للأونكتاد العاشر، يقترح تخفيض المخصصات المقررة بمقدار ٦٠ ٠٠٠ دولار. وبذلك يكون إجمالي المخصصات في إطار هذا البند ٨١ ٠٠٠ دولار؛

#### التوجيه التنفيذي والإدارة:

(ب) في الفقرة ١٦، المتعلقة بالتقييم، يقترح زيادة المخصصات بمقدار ١٠٠ ٠٠٠ دولار؛

#### البرنامج الفرعي ١:

(ج) في الفقرة ١٧، بشأن تمويل التنمية، يقترح تخفيض المخصصات بمقدار ١٥٠ ٠٠٠ دولار؛

(د) في الفقرة ٢١٧، بشأن استثمارات الحافظة، يقترح إلغاء الأنشطة (تخفيض يبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار)؛

(هـ) فيما يتعلق بإدارة الديون، يقترح استحداث أنشطة جديدة يبلغ مجموع المخصصات المقررة لها ١٢٠ ٠٠٠ دولار.

#### البرنامج الفرعي ٢:

(و) في الفقرة ١٢٠، بشأن قضايا الاستثمار/تقرير الاستثمار العالمي، يقترح تخفيض المخصصات بمقدار النصف (تخفيض يبلغ ١٢٠ ٠٠٠ دولار)؛

(ز) في الفقرة ٢٢٠، بشأن الاجتماعات، يقترح إلغاء النشاط (تخفيض يبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار)؛

(ح) فيما يتعلق باستعراضات السياسة الاستثمارية يقترح استحداث أربعة استعراضات للسياسة الاستثمارية، بمخصصات يبلغ مجموعها ٢٨٠ ٠٠٠ دولار؛

#### البرنامج الفرعي ٥:

(ط) في الفقرة ٢٩، يقترح استحداث متابعة للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التنمية التجارية لأقل البلدان نمواً بمخصصات يبلغ مجموعها ٣٦٠ ٠٠٠ دولار.

#### البرنامج العادي للتعاون التقني:

(ي) في الفقرة ١٠٣٣، بشأن الدورة المتعلقة بالدبلوماسية التجارية، يقترح تخفيض المخصصات بمقدار ٢٤٠ ٥٠٠ دولار؛

(ك) في الفقرة ٢٠٣٣، بشأن المشورة في مجال القضايا المتعلقة بالكفاءة في التجارة، يقترح تخفيض المخصصات بمقدار ٢٤٠ ٥٠٠ دولار؛

(ل) في الفقرة ٣٠٣٣، بشأن تقديم المشورة إلى أقل البلدان نمواً، يقترح زيادة المخصصات بمقدار ١٦٠ ٠٠٠ دولار لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنمية تجارة أقل البلدان نمواً؛

(م) في الفقرة ٤٠٣٣، يقترح تخفيض المخصصات للتدريب الجماعي بمقدار ٥٩ ٠٠٠ دولار.

#### وباختصار:

مجموعة الزيادات	١ ٠٢٠ ٠٠٠ دولار	مقترحة للتقييم، وإدارة الديون، واستعراضات السياسة الاستثمارية، وأقل البلدان نمواً، وأقل البلدان نمواً في البرنامج العادي للتعاون التقني
مجموعة التخفيضات	١ ٠٢٠ ٠٠٠ دولار	مقترحة للأونكتاد العاشر، وتمويل التعاون في مجال التنمية، واستثمارات الحافظة، والاستثمار (تقرير الاستثمار العالمي)، والاجتماعات، والبرنامج العادي للتعاون التقني/دورة الدبلوماسية التجارية/تقديم المشورة في مجال الكفاءة في التجارة/التدريب الجماعي

الجدول ١ - التعديلات المقترحة من الفرقة العاملة على تقرير الأمين العام

المخصصات المنقحة بدولارات الولايات المتحدة	التعديلات المقترحة بدولارات الولايات المتحدة	المخصصات الحالية بدولارات الولايات المتحدة	الوصف	الفترة
١ ٠٨٨ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	١ ٠٨٨ ٠٠٠,٠٠	تمويل الخبراء (قيد الاستعراض)	١٣
١ ٠٨٨ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	١ ٠٨٨ ٠٠٠,٠٠	المجموع الفرعي لأجهزة تقرير السياسات	
٨١ ٠٠٠,٠٠	(٦٠ ٠٠٠,٠٠)	١٤١ ٠٠٠,٠٠	الأعمال التحضيرية للأونكتاد العاشر	١٥
٢٠٠ ٠٠٠,٠٠	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	التقييم	١٦
٢٨١ ٠٠٠,٠٠	٤٠ ٠٠٠,٠٠	٢٤١ ٠٠٠,٠٠	المجموع الفرعي للتوجيه التنفيذي والإدارة	
٢٠٠ ٠٠٠,٠٠	(١٥٠ ٠٠٠,٠٠)	٤٥٠ ٠٠٠,٠٠	تمويل التنمية	١٧
٠,٠٠	(١٠٠ ٠٠٠,٠٠)	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	استثمارات الحافظة	١٧
١٥٠ ٠٠٠,٠٠		١٥٠ ٠٠٠,٠٠	تحسين الاتصال	١٧
٦٠ ٠٠٠,٠٠		٦٠ ٠٠٠,٠٠	مؤتمر الجنوب والجنوب	١٧
١٢٠ ٠٠٠,٠٠	١٢٠ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	إدارة الديون	جديدة
٦٢٠ ٠٠٠,٠٠	(١٢٠ ٠٠٠,٠٠)	٧٦٠ ٠٠٠,٠٠	المجموع الفرعي للبرنامج الفرعي ١	
١٢٠ ٠٠٠,٠٠	(١٢٠ ٠٠٠,٠٠)	٢٤٠ ٠٠٠,٠٠	قضايا الاستثمار	٢٠
٠,٠٠	(٥٠ ٠٠٠,٠٠)	٥٠ ٠٠٠,٠٠	الاجتماعات المتعلقة بوضع إطار ممكن متعدد الأطراف للاستثمار	٢٠
٢٠ ٠٠٠,٠٠		٢٠ ٠٠٠,٠٠	إنشاء وحدة محاسبية تتعلق بالمشاريع المتوسطة الحجم	٢٠
٥٠ ٠٠٠,٠٠		٥٠ ٠٠٠,٠٠	إنشاء عنصر يتعلق بالأعمال التجارية - الزراعية	٢٠
٢٨٠ ٠٠٠,٠٠	٢٨٠ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	استعراضات (٤) السياسة الاستثمارية	جديدة
٤٧٠ ٠٠٠,٠٠	١١٠ ٠٠٠,٠٠	٣٦٠ ٠٠٠,٠٠	المجموع الفرعي للبرنامج الفرعي ٢	
٥٩٠ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	٥٩٠ ٠٠٠,٠٠	بناء القدرة لوضع جدول أعمال ايجابي للمفاوضات التجارية المقبلة	٢٣
٢٠ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠	إعداد دورة تدريبية بشأن تسوية المنازعات في مجال التجارة والاستثمار الدوليين	٢٣
٦٠ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	٦٠ ٠٠٠,٠٠	البلدان النامية الجزرية الصغيرة	٢٣
٦٨٠ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	٦٨٠ ٠٠٠,٠٠	المجموع الفرعي للبرنامج الفرعي ٣	
١٨٠ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٨٠ ٠٠٠,٠٠	الجمارك	٢٦
١٢٥ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٢٥ ٠٠٠,٠٠	نقاط التجارة	٢٦
١٢٥ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٢٥ ٠٠٠,٠٠	برنامج التدريب التجاري	٢٦
٦٠ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	٦٠ ٠٠٠,٠٠	البلدان غير الساحلية - استعراض اتفاقات العبور	٢٦
٥١٠ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	٥١٠ ٠٠٠,٠٠	المجموع الفرعي للبرنامج الفرعي ٤	
٣٤٠ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	٣٤٠ ٠٠٠,٠٠	الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً	٢٩
٣٦٠ ٠٠٠,٠٠	٣٦٠ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	متابعة الاجتماع الرفيع المستوى	جديدة
٧٠٠ ٠٠٠,٠٠	٣٦٠ ٠٠٠,٠٠	٣٤٠ ٠٠٠,٠٠	المجموع الفرعي للبرنامج الفرعي ٥	
٤ ٢٥٩ ٠٠٠,٠٠	٢٨٠ ٠٠٠,٠٠	٢ ٩٧٩ ٠٠٠,٠٠	المجموع الفرعي لعناصر الميزانية العادية	
٢٠٩ ٥٠٠,٠٠	(٢٤٠ ٥٠٠,٠٠)	٤٥٠ ٠٠٠,٠٠	الدبلوماسية التجارية	٢٣
٢٠٩ ٥٠٠,٠٠	(٢٤٠ ٥٠٠,٠٠)	٤٥٠ ٠٠٠,٠٠	تقديم المشورة من أجل الهياكل الأساسية للخدمات وقضايا الكفاءة في التجارة	٢٣
٦١٠ ٠٠٠,٠٠	١٦٠ ٠٠٠,٠٠	٤٥٠ ٠٠٠,٠٠	تقديم المشورة إلى أقل البلدان نمواً من أجل تطبيق الإطار المتكامل للكون التقني	٢٣
١٤١ ٠٠٠,٠٠	(٥٩ ٠٠٠,٠٠)	٢٠٠ ٠٠٠,٠٠	التدريب الجماعي، مجالات مختلفة	٢٣
١ ١٧٠ ٠٠٠,٠٠	(٣٨٠ ٠٠٠,٠٠)	١ ٥٥٠ ٠٠٠,٠٠	المجموع الفرعي للبرنامج العادي للتعاون التقني	
٥ ٥٢٩ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	٥ ٥٢٩ ٠٠٠,٠٠	مجموع المخصصات المقترحة	

\* ملاحظة: رهنأ بطرائق الصرف المقبلة.

## تذييل

### بيان متفق عليه مقدّم من رئيس الفرقة العاملة

نظر أعضاء الفرقة العاملة في المقترحات المقدمة من الأمين العام التي وردت في الفقرتين ١٢ و ١٣ من الوثيقة UNCTAD/ISS/Misc.121، واتفق أعضاء الفرقة العاملة على التوصية بتمويل الخبراء على أن يكون مفهوماً:

- ١- أن الأمر يتعلق بدفعة واحدة فقط تصرف في إطار فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وأنها تيسرت بسبب الموارد الإضافية التي جرى تخصيصها نتيجة للانخفاض في الانفاق؛
- ٢- أن لا يضع هذا سابقة فيما يتعلق بتمويل نفقات الخبراء الذين يحضرون، بصفتهم الشخصية، اجتماعات الخبراء التي تعقدها اللجان، عملاً بالفقرة ١١٤ من الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" من الميزانية العادية للأونكتاد؛
- ٣- أن يولى اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً؛
- ٤- أن يَرجى من رئيس المجلس الاضطلاع بمشاورات غير رسمية، يشارك فيها الأمين العام للأونكتاد، وتنتهي في موعد غايته ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، من أجل وضع مبادئ توجيهية وطرائق لتوزيع الأموال ذات الصلة، يعتمدها المجلس في دورته التنفيذية الثامنة عشرة التي ستعقد في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨.

## باء- سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات

توصي الفرقة العاملة بأن يعتمد مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية السابعة عشرة، مشروع المقرر التالي الذي اتفق عليه أعضاء الفرقة العاملة أثناء دورتها الحادية والثلاثين:

"إن مجلس التجارة والتنمية، إذ يضع في اعتباره العمل الجاري في الأمانة لتبسيط سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات، والتقارير ذات الصلة، وإنشاء لجنة للمنشورات داخل الأمانة، يتفق على ما يلي:

١- الترحيب الشديد بالجهود التي تبذلها الأمانة في هذا الصدد؛ كما يحيط المجلس علما برضى الفرقة العاملة عن الآليات المنشأة داخل الأمانة لضمان الإشراف على أنشطة الأونكتاد في مجال المنشورات وتحسينها بصورة منهجية؛

٢- تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات استعراضا يتسم بالشفافية من خلال إجراء مشاورات بين الدول الأعضاء والأمانة، لضمان تلبية المنشورات لاحتياجاتها ووفائها بالأولويات المحددة للأونكتاد؛

٣- دعوة الأمين العام للأونكتاد إلى عقد اجتماعات مع الدول الأعضاء بشأن سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات في مرحلة مناسبة من عملية التخطيط والاستعراض، على النحو التالي:

(أ) تعقد الفرقة العاملة، في بداية كل عام، اجتماعا غير رسمي مع مديري برامج الأونكتاد لمناقشة قائمة المنشورات المحددة المقررة لذلك العام؛ وفي الوقت نفسه، تنظر الفرقة العاملة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات وتوافي مجلس التجارة والتنمية بتقرير عن ذلك؛ ولن يستغرق الاجتماعان أكثر من يومين؛

(ب) في خريف السنة الأولى من كل فترة سنتين، يعقد الأمين العام للأونكتاد اجتماعا غير رسمي مع أعضاء الفرقة العاملة لمناقشة مشروع قائمة المنشورات المقترحة لفترة السنتين التالية؛

(ج) تتولى الفرقة العاملة استعراض مشروع برنامج العمل في أوائل السنة التالية، بما في ذلك مشروع قائمة المنشورات المقترحة، على أن يقوم الأمين العام للأونكتاد بعد ذلك بوضع الصيغة النهائية للميزانية البرنامجية لعرضها على الأمين العام للأمم المتحدة؛ وتستعرض الفرقة العاملة الميزانية البرنامجية المقترحة لدى تقديمها إلى الجمعية العامة وترفع تقريرا عن ذلك إلى مجلس التجارة والتنمية الذي سيعمد بدوره إلى إقرار التوصيات التي يزمع تقديمها إلى أجهزة الجمعية العامة المعنية بالاستعراض؛

(د) تقوم الفرقة العاملة أيضا باستعراض نتائج دراسة استقصائية للمنشورات الصادرة خلال السنة الفائتة، فضلا عن أي دراسات استقصائية في العمق تجرى لقراء نخبة من المنشورات؛ وينبغي إجراء الدراسات الاستقصائية للقراء على أساس سنوي؛ واستنادا إلى تجربة الفترة الأخيرة، ينبغي أن تسعى الأمانة إلى تحسين تصميم الدراسات الاستقصائية للقراء وتطوير منهجيتها وتوسيع نطاقها كيما تؤدي دورها الحاسم؛

(هـ) تُشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم ردود في أكمل وجه ممكن على الدراسات الاستقصائية للقراء."

## المرفق الثاني

موجز الرئيس لتعليقات الفرقة العاملة على مقترحات  
تخصيص ٥,٥ ملايين دولار عملا بمقرر الجمعية العامة  
٤٦٢/٥٢ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٨

١- أعربت الفرقة العاملة عن قلقها لأنه لم يَتَح لها الاطلاع على مشروع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلا في مرحلة متأخرة للغاية، ولأنها لم تُستشر في إعداد التقرير، خلافا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥٢. ورأى أعضاء كثيرون أن مقترحات المخصصات كان ينبغي أن تركز على عدد محدود من الأولويات كي يكون للأموال الإضافية أثر حقيقي. ورأوا أنه ينبغي منح أقل البلدان نموا أولوية، كما اقترحوا إيلاء مزيد من الاهتمام للشواغل التي تتعلق بالمشارك بين القطاعات. واعتبر معظم الأعضاء أن المقترحات تنطوي على مغالاة في الاستعانة بالخبراء الاستشاريين. وكان معروضا على الفرقة العاملة لمداولاتها مقترحات مكتوبة مقدمة من بعض أعضائها.

أجهزة تقرير السياسات: ١ ٢٢٩ ٠٠٠ دولار

(أ) اجتماعات الخبراء التي تعقدها اللجان (الفقرتان ١٢ و ١٣)

٢- اعتمدت الفرقة العاملة بيانا متفقا عليه للرئيس عن تمويل الخبراء، ويرد نص البيان في مرفق (انظر المرفق الأول أعلاه).

(ب) الأعمال التحضيرية للأونكتاد العاشر (الفقرتان ١٤ و ١٥)

٣- رحبت بعض الوفود بالاقتراح الداعي إلى تنظيم أربع جلسات لطرح الأفكار باعتبارها وسيلة للتركيز على طائفة واسعة من قضايا التنمية في سياق الأونكتاد التاسع. إلا أن وفودا أخرى شككت في جدوى هذه الاجتماعات ورأت أن الأعمال التحضيرية للمؤتمر القادم ينبغي تمويلها من الموارد المتاحة؛ واستصوب البعض الآخر إنفاق المال على أولويات أخرى.

التوجيه التنفيذي والإدارة: ١٠٠ ٠٠٠ دولار (الفقرة ١٦)

٤- اتَّفَق على مبدأ تكليف خبراء مستقلين بتقييم برامج التعاون التقني، واتَّفَق على تخصيص مبلغ أدنى قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار لهذه المشاريع، على أن يتم الوفاء بأي مبلغ يتجاوز ذلك من الميزانية الخاصة بالخبراء الاستشاريين.

### البرنامج الفرعي ١- العولمة والتنمية: ٧٦٠ ٠٠٠ دولار (الفقرات ١٧-١٩)

٥- لقيت الفقرتان الفرعيتان '٣' و'٤' تأييداً، كما لقيه إدراج فقرة فرعية جديدة عن إدارة الديون. أما الفقرتان الفرعيتان '١' و'٢' فكانت ردود الفعل عليهما متباينة. وأُعرب بوجه خاص عن القلق إزاء إمكانية تكرار العمل الذي تؤديه منظمات دولية أخرى تعنى بالتنمية (الفقرة الفرعية '١') وإزاء استثمارات الحوافظ المالية (الفقرة الفرعية '٢'). واتُفق عموماً على تحسين قدرة الأونكتاد في تكنولوجيا المعلومات، إلا أن البعض استفسر عن استراتيجية الأونكتاد العامة في هذا المجال، وخاصة في اختيار برنامج Lotus Notes.

### البرنامج الفرعي ٢- الاستثمار والمشاريع والتنمية والتكنولوجيا: ٣٦٠ ٠٠٠ دولار (الفقرات ٢٠-٢٢)

٦- اتُفق عموماً على أن المبلغ المقترح ليس كافياً بالقياس إلى أهمية البرنامج الفرعي ٢ وبالقياس إلى المبالغ المخصصة للبرامج الفرعية الأخرى. ولئن رحب أعضاء بعض الوفود بالاقترح الداعي إلى عقد جلسات استماع بشأن إمكانية إنشاء إطار متعدد الأطراف للاستثمار، فقد رأى البعض الآخر أن من الأنسب عقد حلقات دراسية أو ندوات إقليمية، وأبدى فريق ثالث خشية من تكرار العمل الذي تؤديه هيئات دولية أخرى. ورأى أعضاء بعض الوفود أن المحصلة الناتجة عن البند '١' المتعلق بقضايا الاستثمار ضئيلة بالقياس إلى الموارد المقترح تخصيصها له. واقترح إدراج عنصر للتدريب في المقترحات، وتخصيص بعض التمويل لاستعراض سياسة الاستثمار واستعراض سياسة التكنولوجيا والابتكار.

### البرنامج الفرعي ٣- التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية: ٦٨٠ ٠٠٠ دولار (الفقرات ٢٣-٢٥)

٧- حظيت المقترحات المقدمة في إطار البرنامج الفرعي ٣ بالتأييد. وجرى التشديد على أن دور الأونكتاد يتمثل في تمكين البلدان من وضع برامج للتنمية خاصة بها. وأشار إلى أهمية المفاوضات المتعلقة بالزراعة والتدريب، إلا أن البعض أعرب عن قلقه إزاء نطاق الأنشطة المقترحة بشأن تسوية المنازعات والمفاوضات التجارية. واقترح توسيع نطاق أنشطة البرنامج الفرعي لتشمل البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة.

### البرنامج الفرعي ٤- الهياكل الأساسية لخدمات التنمية وتحقيق الكفاءة في التجارة: ٥١٠ ٠٠٠ دولار (الفقرتان ٢٦ و٢٧)

٨- برز اتفاق واسع النطاق على المقترحات المقدمة في إطار هذا البرنامج الفرعي وعلى فوائد النقاط التجارية بوجه خاص. وأُعرب عن القلق إزاء الحاجة إلى الاستعانة بخبراء فنيين من ذوي الكفاءات العالية (الفقرة ٢٧ ب)، وإزاء تخصيص الأموال للبرامج قبل صدور نتائج تقييم أنشطتها. ورأى البعض أن التجارة الإلكترونية ينبغي أن تكون في عداد أولويات البرنامج الفرعي، وأن الأنشطة ينبغي أن تعود بالفائدة على كل من أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان النامية الجزرية، والبلدان النامية التي تعتمد على المرور العابرة. واتُفق على عدم إدخال المبلغ المخصص للنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها (ASYCUDA) بالترتيبات المقبلة لاسترداد التكاليف المرتبطة بالبرنامج.

البرنامج الفرعي ٥- مكتب المنسق الخاص المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية: ٣٤٠ ٠٠٠ دولار (الفقرتان ٢٩ و ٣٠)

٩- قوبلت المقترحات الخاصة بتعزيز أنشطة مكتب المنسق الخاص بالترحيب. ورأى أعضاء عدد من الوفود أنه ينبغي الاضطلاع بمزيد من الأنشطة لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا، وأيد البعض زيادة المبلغ المخصص للبرنامج الفرعي.

البرنامج العادي للتعاون التقني: ١ ٥٥٠ ٠٠٠ (الفقرات ٣١-٣٥)

١٠- حظي تعزيز البرنامج بالتأييد، خاصة في تنفيذ الإطار المتكامل للتعاون التقني (الفقرة ٣٣٣). إلا أن البعض شكك في المستوى المقترح للموارد وتوزيعها؛ ووُجّه الانتباه، بوجه خاص، إلى ارتفاع تكلفة الاستعانة بثلاثة مستشارين أقاليميين من الرتبة L-6. ووُجّه الانتباه أيضا إلى أهمية البرامج ذات المنحى العملي كالبرنامج الخاص بأفريقيا المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.



المرفق الثالث

**جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والثلاثين  
للفرقة العاملة**

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويلها
- ٤- تقييم برامج التعاون التقني: دراسة متعمقة عن برنامج النقاط التجارية
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والثلاثين للفرقة العاملة
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

## المرفق الرابع

### **الحضور\***

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في الفرقة العاملة ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي	السويد
إثيوبيا	الصين
إندونيسيا	فرنسا
أوروغواي	كينيا
آيرلندا	المغرب
باكستان	المكسيك
البرازيل	النرويج
بنغلاديش	الولايات المتحدة الأمريكية
سلوفاكيا	اليابان

٢- ومثلت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في الفرقة العاملة في الدورة بصفة مراقب:

الأرجنتين	السنغال
إسبانيا	السودان
أستراليا	شيلي
إكوادور	غواتيمالا
ألمانيا	الفلبين
أوغندا	فنزويلا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	كندا
إيطاليا	كوستاريكا
باراغواي	لبنان
بلغاريا	لكسمبرغ
بيرو	ماليزيا
بيلاروس	مدغشقر
تركيا	مصر
ترينيداد وتوباغو	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
تونس	موريشيوس
جامايكا	النمسا
جمهورية كوريا	نيجيريا
جنوب أفريقيا	الهند
زامبيا	اليمن

٣- ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الجماعة الأوروبية  
جامعة الدول العربية  
منظمة المؤتمر الإسلامي  
منظمة الوحدة الأفريقية.

-----

\* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/WP/INF.38.